

ICANN

النسخ النصي للملفات الصوتية

جلسة ندوة الأسماء الجغرافية عبر الويب للإجراءات القادمة لنطاقات New gTLD الجديدة

الثلاثاء، 25 أبريل 2017 الساعة 22:00 بالتوقيت العالمي المنسق

ملاحظة: رغم أن التدوين النصي يتميز بالدقة إلى حد كبير، فقد يكون غير مكتمل أو غير دقيق في بعض الحالات بسبب الفقرات غير المسموعة والتصحيحات النحوية. نشر ذلك كوسيلة مساعدة لملف الصوت الأصلي لفهم وقائع الاجتماع، ولكن لا ينبغي أن يعامل كسجل رسمي. يتوفر الملف الصوتي أيضاً على:

<http://audio.icann.org/gnso/gnso-new-gtld-subsequent-2-25apr17-en.mp3>

تسجيل Adobe Connect: <https://participate.icann.org/p2rylarbitp/>

تتاح التسجيلات وتدوينات المكالمات على صفحة التقويم الرئيسية في

<https://gnso.icann.org/en/group-activities/calendar> GNSO

جيف نيومان: حسناً، أيها الحضور. مرحباً. معكم جيف نيومان. مرحباً بالجميع في الندوة عبر الويب للأسماء الجغرافية. وهذا الجلسة الثانية للندوات عبر الويب. فقد عقدنا ندوة عبر الويب للأسماء الجغرافية في وقت سابق اليوم. ولذا، فستكون هذه الندوة الثانية. وستكون كثير من المواد متشابهة مع الندوة الأولى إلا أن هناك بعض المتحدثين الجدد وآخرين لن يمكنهم الانضمام لنا في الندوة الثانية. وأريد فقط الترحيب بالجميع في هذه الندوة. فهي الأولى من نوعها التي تتعامل مع موضوع الأسماء الجغرافية ونتمنى أن تكون مجرد بداية لتعاون أصحاب المصلحة المتعددين بشأن مناقشة المشكلات المتعلقة بالأسماء الجغرافية.

كما كان هناك أكثر من 180 شخص استجابوا للمشاركة في هاتين الندوتين. وكان لدينا أكثر من 100 في آخر ندوة ويبدو حتى الآن أن لدينا حوالي 34 أو 35 في هذه الندوة. لذا، فهذا تحول رائع.

يتم تسجيل هذه الجلسات، سواء السابقة أو هذه وستتاح على رابط سيتم إرساله لكم بعد انتهاء الندوة. وفي حالة عدم الرد، إذا كنتم تظهرون لأنكم حصلتم على الرابط وهذا رائع، فشكراً جزيلاً على القدوم، ولكن إن أمكنكم رجاءً إرسال رسالة إلى عنوان سأطلب من شخص ما من العاملين في ICANN نشره الآن للرد، وسيكون من الرائع إن أمكنكم متابعة المواد. وشكراً جزيلاً إيميلي على إرسال هذا.

لذا، سيكون جدول الأعمال لهذه الندوة، سأمر فقط قليلاً بمقدمة قصيرة، ويجب أن أقدم نفسي. حسناً، بعد ذلك، سنقدم عدداً من العروض حول مختلف وجهات النظر بشأن موضوع الأسماء الجغرافية، وبعدها سنناقش أي أسئلة لديكم جميعاً.

أولاً، أود أن أقول أن هذا الموضوع مرتبط بالأسماء الجغرافية على المستوى الأعلى، بالرغم من أننا نفهم أن بعض أعضاء المجتمع قد تكون لديهم بعض المشكلات بخصوص الأسماء الجغرافية على المستوى الثاني، لهذه الجلسات والندوات والجلسات التي نخطط لها في جوهانسبرج في ICANN 59، فسنعامل فقط مع الأسماء الجغرافية على المستوى الأعلى. وإذا كانت هناك أية أسئلة أو مناقشات تبدأ على المستوى الثاني، فسنطلب منكم التكرم بطرحها في وقت لاحق.

سبب أننا هنا، أو يجب أن أقول اسمي، عذراً، أنا جيف نيومان، وأنا أحد الرؤساء المشاركين في عملية وضع السياسات للإجراءات اللاحقة في المنظمة الداعمة للأسماء العامة مع أفري دوريا، والموجودة معنا اليوم وسوف تدير فترة الأسئلة والأجوبة في هذا الاجتماع.

تتمثل مهمتنا في مراجعة الإجراءات التي استخدمناها في جولة 2012 بالإضافة إلى السياسات التي ترتب عليها هذه الإجراءات للاستفادة من الدروس من هذه الإجراءات التي تم استخدامها قبل التوصل من خلال المجتمع باستخدام الإجراءات التي من المحتمل أن تحكم نوافذ التطبيق لنطاقات gTLD الجديدة.

توجد عدة جهود جارية داخل المجتمع بخصوص الموضوعات المتعلقة بالأسماء الجغرافية على المستوى الأعلى. وهناك بالطبع مجموعة عمل داخل اللجنة الاستشارية الحكومية، نتحدث عن بعض الموضوعات بخصوص الأسماء الجغرافية. كما أتمنى أن يتواجدوا هنا، أولجا كافالي، في هذه الندوة لبعض الوقت. وهي تسافر لبذل قصارى جهدها حتى تصل هذه الجلسة على الأقل لنهايتها.

كذلك، هناك جهود جارية تتمثل في مجموعة العمل المجتمعية حول استخدام أسماء الدول والأقاليم على المستوى الأعلى. وقد أصدرت لتوها التقرير المؤقت، وتوجد فترة تعليقات عامة والتي ستنتهي في 21 أبريل، لذا، منذ بضعة أيام فحسب. وأتمنى أن يتوصلوا قبل ICANN 59 إلى تقرير نهائي أو على الأقل موجز للتعليقات العامة بحلول هذا الوقت.

وبالطبع، تأتي عملية وضع السياسات، داخل المنظمة الداعمة للأسماء العامة، ضمن نطاق مسألة الأسماء الجغرافية في المستوى الأعلى.

لذا، فما نحاول القيام به هنا بالفعل، هو دعم حوار عبر المجتمع بحيث يمكننا التعاون لفهم مختلف جوانب موضوعات الأسماء الجغرافية لإخطارنا وفهم الاحتياجات المتعددة لمختلف أصحاب المصلحة في مجتمع أصحاب المصلحة المتعددين هذا، حتى يمكننا وضع المقترحات التي يمكننا مناقشتها في الجلسات وجهاً لوجه باجتماع ICANN 59 في جوهانسبرج.

بدأت مسألة الأسماء الجغرافية بالفعل، على الأقل بالنسبة للموضوعات الحالية، نتعامل مع مجموعة عمل اسم النطاق المدوّل في 2007، حيث كانوا بالفعل أول من يشارك في المجموعات المجتمعية لمناقشة مسألة الأسماء الجغرافية على المستوى الأعلى. وتبع هذا بفترة قصيرة بيان من اللجنة الاستشارية الحكومية في 2007 ينص على ضرورة تجنب ICANN استخدام أسماء البلدان أو المناطق أو الأماكن، ووصف لغة البلد أو المنطقة أو اللغة الإقليمية أو الأشخاص، ما لم يتم الاتفاق على ذلك مع الحكومات أو السلطات العامة المعنية.

في نفس الوقت تقريباً، أنشأت المنظمة الداعمة للأسماء العامة مجموعة عمل الأسماء المحفوظة تولت مهمة البحث عن الأسماء للحفاظ على المستوى الأعلى بمعنى أن هذه الأسماء لا يمكن استخدامها فيما انتهى في جولة 2012.

مع ذلك، لم توصي مجموعة عمل الأسماء المحفوظة بحفظ الأسماء الجغرافية ولكنها ترى أنه ستكون هناك آلية حل نزاع سيتم تطويرها للاعتراض على أي طلبات تم تقديمها للأسماء الجغرافية.

في النهاية، لم يوصي التقرير النهائي أو يتفق مع مجموعة عمل الأسماء المحفوظة على عدم الاحتفاظ بأي أسماء على المستوى الأعلى باستثناء الأسماء من حرفين على المستوى الأعلى لأن هذه كانت ولا تزال مرتبطة بنطاقات المستوى الأعلى لرموز الدول.

كذلك، بعد أن أوصت المنظمة الداعمة للأسماء العامة مجلس الإدارة بذلك، يجب أن أقول أن العاملين في ICANN بدأوا عملية وضع دليل مقدم الطلب والقواعد، أو يجب أن أقول، الإجراءات التي بموجبها يمكن لمقدم الطلب التقدم بطلب لنطاقات المستوى الأعلى الجديدة. وفي النهاية، في دليل مقدم الطلب النهائي، أوصى الدليل، عذراً، طلب الدليل أو حظر مقدمي الطلبات الجديدة من التقدم للحصول على أي نطاق من حرفين على المستوى الأعلى إلا أنه منع أيضاً الطلبات للحصول على أسماء محددة تم إدراجها على قائمة محددة للغاية تشير إلى أسماء الدول والأقاليم. وكانت هذه مرتبطة بقوائم المنظمة الدولية للتقييس.

بالنسبة لمن يرغبون في معرفة المزيد عن التاريخ، يمكن الرجوع إلى تقرير مجموعة العمل المجتمعية حول استخدام أسماء الدول والأقاليم عند التعامل مع خلفية تاريخية موسعة للغاية. وهناك بعض ذلك أيضاً منشور في ورقة الخلفية الموجودة على صفحة الويب حيث سيتم نشر هذه المواد والشرائح والعروض.

منذ 2012، لم تكن هناك توصيات من المنظمة الداعمة للأسماء العامة بشأن الأسماء الجغرافية. ومع هذا، كانت هناك في 2012 66 طلباً تم تعريفها كأسماء جغرافية حسب دليل مقدم الطلب. كانت هناك هيئة الأسماء الجغرافية التي تم تأسيسها للوقوف على ما إذا كانت الأسماء الجغرافية لديها متطلبات مسبقة والتي كانت إما خطاب دعم من الهيئة الحكومية المعنية أو خطاب عدم ممانعة.

وقد تحول الأمر إلى أنه من بين 66 عرفت نفسها على أنها جغرافية، كان لدى 56 منها وثائق مقبولة وتم تفويض 54 منها حتى الآن. جدير بالذكر أنه كان هناك مقدمي طلبات لم يعرفوا أنفسهم بالفعل على أنهم أسماء جغرافية إلا أن هناك ثلاثة مصطلحات استوفت متطلبات دليل مقدم الطلب وهي Bar وTata و(Tui).

بالإضافة إلى هذه الأسماء الجغرافية، أو يجب أن أقول الطلبات، التي تعرف نفسها على أنها جغرافية، كان هناك عدد من السلاسل الخاضعة إلى التحذير المبكر للجنة الاستشارية الحكومية حيث أعرب واحد أو أكثر من أعضاء اللجنة عن مخاوفهم بخصوص الطبيعة الجغرافية لهذه السلاسل. كما أنها مدرجة في الشريحة رقم 5 بما في ذلك أمور مثل الخليج السويسري والعربي والعاصمة والمدينة وما إلى ذلك.

وفي كل من هذه الحالات، أو معظمها، كان هناك حل ما مع الجهات الحكومية المعنية أو في بعض الحالات لا تزال خاضعة لإجراءات المساءلة أو قيد التعليق لدى ICANN.

لذا، الخطوات التالية، سأعرض لهذا بإيجاز، هي بالفعل أخذ كافة المواد والبيانات الأساسية من هذا الاجتماع. وسيكون هناك بضعة متحدثين يقترحون بالفعل مساراً محتملاً للتقدم، لأخذ كافة المواد والتأكد من وجودها لدى الجميع، حتى يمكننا إيجاز هذه المواد. كما أنها ستتم ترجمتها أو ترجمة التدوين النصي لهذه الاجتماعات إلى لغات الأمم المتحدة وإرسالها إلى جميع المشاركين في هذا الاجتماع، وإلى المجتمع، حتى يمكننا مرة أخرى إجراء جلسات مفيدة وجهاً لوجه في جوهانسبرج في اجتماع ICANN 59 لمحاولة التوصل إلى مقترح أصحاب المصلحة المتعددين حول كيفية التقدم في الأسماء الجغرافية.

لذا، بهذا، هناك الكثير من الموضوعات هناك. وإن أمكنكم التأكد من عدم الحديث بكم خطوطهم، فسيكون هذا رائعاً. بضعة قواعد إضافية، يرجى التعرف على معايير ICANN للسلوك وهي مدرجة على الرابط المقدم في الشريحة 8. وستتعامل مع الأسئلة خلال فترة الأسئلة والأجوبة بعد العرض إلى الحد الذي يمكن به الوصول إليهم. وإلى الحد الذي لا يمكننا الوصول إلى كافة الأسئلة، فسيكون لديهم سجل لها مكتوب وسنسال كل من المتحدثين للرد على الأسئلة ذات الصلة كتابياً وإرسال الرد إلى المجموعة بالكامل.

سنطلب أن تكون الأسئلة خلال هذه الندوة تتضمن بطاقة معروضة على الشريحة حتى نعرف أنه سؤال فعلي، بالرغم من أننا نشجع بالتأكيد أي دردشة تحدث في مربع الدردشة. لذا، إن أمكنكم فتح سؤال معترض، أو اعتراض مغلق، فسيكون رائعاً بحيث يمكننا طرحها بسهولة في جلسة الأسئلة والأجوبة.

وبهذا، أعتقد أننا انتهينا من القواعد الأساسية ويمكن أن ننقل إلى قلب هذه الجلسة من الندوة. وهناك ترتيب مختلف قليلاً عما كان لدينا، إذا كنتم في الندوة الأولى، إلا أنها كانت ستستضيف جداول الأشخاص. لذا، سيكون العرض الأول من مارتن سوتن، وهو رئيس مجموعة سجل العلامات. لذا، مارتن، هلا تفضل بالبدء؟

شكرا يا جيف. هل يمكنكم سماعي؟

مارتن سوتن:

نعم، رائع. شكراً.

جيف نيومان:

رائع. فقط تصحيح طفيف، إنه بالفعل مدير مجموعة سجل العلامات. أود أن أحل محل الرئيس. ولكن شكراً جزيلاً، أولاً على فرصة الحديث في الندوة اليوم وعرض آراء مجموعة سجلات العلامات ومجموعة السجلات.

مارتن سوتن:

بالنسبة لمن لا يعرفوني، فأنا أدير مجموعة سجل العلامات، وهي مؤسسة تجارية مهمة بسجلات العلامات التجارية. وأعضاؤنا هم مقدمو الطلبات الحالية والمستقبلية. وأولاً، كما قلت في الندوة الأولى، أنا أريد فقط توضيح أن سجلات dotBrand هي (غير مسموع) سجلات تجارية مفتوحة معنادة التي تم استخدامها في الماضي. وهي ليست مستخدمة بالضرورة لنطاق (غير مسموع) للجهات الخارجية. والغرض هو دعم العلامات التجارية مع تحسين أمن المراقبة على التواجد عبر الإنترنت وحماية العملاء عبر الإنترنت.

نود الانتقال إلى الشريحة التالية، من فضلك؟ شكراً. لذا، مع مراعاة هذا، فإن مجموعة سجلات العلامات لديها موقف واضح بخصوص استخدام المصطلحات الجغرافية على المستوى الأعلى، حيث لا ندعم أي قيود على استخدام المصطلحات الجغرافية لمقدمي الطلبات الذين يحملون علامة تجارية مطابقة يحدد بموجبها استخدام نطاق المستوى الأعلى العلامة التجارية ولكن ليس تمثيل المصطلح الجغرافي ولكن ليس تمثيل الاسم الجغرافي الذي لا يتعارض مع القانون الوطني أو الدولي.

لدي عدد من النقاط، ست نقاط، فقط لتقديم بعض المنطق وراء هذا - مجموعة سجلات العلامات. الرجاء الانتقال إلى الشريحة السابقة. أولاً، (غير مسموع) الاستفادة من أسماء النطاق لاستخدام (غير مسموع) بحيث يمكنها إنشاء مساحة موثوق منها وحماية العملاء من العديد من المشاكل القائمة عبر السجلات التجارية المفتوحة التي رأيناها في الماضي.

ثانياً، يمكن أن تحمل الكلمات العديد من الاستخدامات، وبالتالي يكون السياق الفعلي هو المعنى والمهم مع التقدم في هذا. وعقب هذا التفكير للعلامة التجارية، ستتوافق المصطلحات عادةً مع الأسماء الجغرافية.

مع ذلك، فعندما يتعلق الأمر بنطاقات المستوى الأعلى، لا يمكننا العثور على أي مبرر للاستخدام الجغرافي لأخذ الأولوية لاستخدام متعلق بالعلامة. كان ذلك من الأمور التي قمنا بها حتى الآن. فقط لتقديم فكرة، فلدي بضعة (غير مسموع) لمحاولة وتوضيح هذا، حتى إن أمكننا الانتقال إلى الشريحة التالية.

لذا، فالأرض إلى الكوكب والمعنى (غير واضح). فهي التربة بالمعنى العام ولكنها أيضًا علامة تجارية لخدمة متنزه ترفيهي في الولايات المتحدة. وكل هذه تتواجد معًا بدون أي لبس لأنها مستخدمة بطرق مختلفة وهو ما يمكن للناس فهمه بسهولة والتعامل معه.

كذلك، فإن كليفاند مثال على علامة تجارية تتوافق مع مصطلح جغرافي إلا أنها علاقة (غير مسموع) بين هذه المصطلحات، وتصنيع نوادي الجولف في كاليفورنيا، وعلامة كليفاند التجارية ليس لها علاقة بكليفاند في أوهايو. ومن المثير أن اسم المدينة (غير مسموع) كليفاند وأيضًا لا نعتقد أن أسماء الأفراد يجب أن تكون لها الأولوية أيضًا.

لذلك، أرجو أن يمكننا الانتقال للشريحة التالية، فهذا مهم أيضًا. ليس هنا إثبات يقترح أن استخدام الأسماء الجغرافية من مالك العلامة التجارية يترتب عليه أي لبس أو مخاطر بالاستخدامات عبر الإنترنت. وبدون هذا الإثبات، لا يوجد معنى لتطبيق القيود. ويجب أن نتذكر أن سجل dotBrand يقيّد المشتركين بأن يكونوا مالكي العلامات التجارية وموافق المالك على الأطراف ذات الصلة بحيث توفر مساحة العلامة التجارية المعتمدة مزيد من السيطرة على كل سجل من مالك العلامة التجارية بجانب حماية المستخدم النهائي من أي لبس أو مخاطر.

الشريحة التالية. وأيضًا (غير مسموع) تغطية شاملة في العروض اللاحقة، بدون أي حقوق ملكية (غير مسموع) سيادية للحكومات، فنحن نشعر بالتأكد بعدم وجود قيود يجب (غير مسموع). لكن، استنادًا إلى هذه الممارسات، مع رموز الدول من حرفين التي تكون عقارات عبر الإنترنت، فهذه بالفعل (غير مسموع) الدولة والحكومة المنطبقة.

لذا، فأني (غير مسموع) إضافي بقدر ما نهتم و(غير مسموع). وأخيرًا هناك بالفعل مجموعة من التدابير المحمية (غير مسموع) المتاحة من خلال إجراءات الطعن والنزاع فضلاً عن الالتزامات التعاقدية المستمرة والقوانين المحلية والدولية المنطبقة التي لا تزال سارية.

لذا، هذا دليل سريع من خلال (غير مسموع)، إن أمكننا الانتقال إلى الشريحة الأخيرة. وللتكرار، فموقف مجموعة سجلات العلامات ومن ثم لم ندعم أي قيود لاستخدام الأسماء الجغرافية (غير مسموع) (غير مسموع) الجغرافية.

تيري أغنيو: ليون، أنا تيري من العاملين. عذراً على المقاطعة. ولكن الصوت ينقطع عندي بصورة شديدة في هذا الوقت، ولا يمكنني فهم ما يقال.

مارتن سوتن: أعتذر بشدة. (غير واضح).

جيف نيومان: إذن أنا جيف نيومان. سأبدأ من هنا. شكرًا، مارتين. لدينا الشرائح الخاصة بك ولدينا أيضًا تسجيل من الاجتماع الأول. وأعتقد أن الشريحة الأخيرة تمثل موجزًا جيدًا لموقف مجموعة سجلات العلامات وهي مبنية في الشريحة حتى ننتقل إلى الاجتماع وإن كنتم تريدون كتابة اي شيء في الدردشة لم تتمكنوا من قوله، فيمكننا القيام بهذا أيضًا.

التالي هو ألكساندر تشوبيرت. ألكسندر، لقد جربناك أمام الميكروفون، وقد نجح هذا، لذا تفضل.

ألكساندر تشوبيرت: نعم، مرحبًا. أنا ألكسندر. أنا المؤسس المشارك في (غير مسموع) ومؤسس شركة تكافح للتقدم لنطاق dotUSA في الجولة التالية. ونحن نتحدث عن الأسماء الجغرافية وسأود إبراز مجموعة فرعية صغيرة بدلاً من نطاق من مجموعة واسعة من الأسماء. لذا، أود الحديث عن أسماء الدول والأقاليم ورموز ISO 3166، كسلاسل محتملة لنطاقات gTLD في الجولة التالية.

الشريحة الثانية، رجاءً. حسنًا، لذا، مسار لتقديم أسماء الدول والأقاليم أو 3166 كرمز 3 مؤهل. وإذا نظرنا في جولة 2012، فبالطبيعة كان لدى الحكومات صدام السماح بأسماء الدول أو رموز ISO 3 المطبقة كنطاق مستوى أعلى وقد أرادوا نوعًا من الآلية الأمنية التي تفيد بأن الأسماء تنتمي لهم، من وجهة نظرهم، وأنا أتحدث عن رأي اللجنة الاستشارية الحكومية سنتم حمايتها.

لذا، ففي النهاية، لم يتم عرض أي شيء لتهدئة الأمر. وكنتييجة لذلك، لم تكن هذه الأسماء مؤهلة للتسجيل على الإطلاق. وأعتقد أننا إذا تابعنا بهذه الصورة، فسيبقى هذا ببساطة. لذا، هناك الحكم رقم 2.2.1.4.1 الذي ينص ببساطة على أنك لا يمكنكم التقدم لاسم دولة أو إقليم ولا يمكنكم التقدم لرمز ISO 3 الذي يمثل أمة.

لذا، فالطريقة الوحيدة للتمكن من التقدم لاسم دولة أو رمز من ثلاثة حروف ستكون التعارض مع هذا الحكم. ونحن نسمع عرض مالكي العلامات التجارية بصورة جيدة، وما يجب أن يحدث هو أنه عند تقدم شخص ما لنطاق dotIsrael، يمكن للدولة الاعتراض. لكن، عندما يتعلق الأمر باسم دولة، فأعتقد أنه سيكون أكثر فائدة بكثير كما لو أننا كنا في الجولة الأخيرة مع المدن، وإذا كانت مقدم الطلب يتواصل مع الحكومة مسبقًا، فهم يضعون الخطط (غير مسموع) من هم وما سيقومون به، وبعدها يحصلون على خطاب بعدم الممانعة قبل التقدم.

لذا، ما أقترحه هو حذف كامل هذا الحكم 2.2.1.4.1 من دليل مقدم الطلب ووجود نوع من السيطرة للحكومات على رموز الدول من حرفين وثلاثة حروف. وإذا كان سيتم تعديل الفقرة الثالثة من الحكم 2.2.1.4.1، بحيث تتضمن أسماء الدول والأقاليم ورموز أيزو الثلاثية الأخرى. وكنتييجة لذلك، إن أردتم التقدم إلى اسم مماثل فسيكون عليكم تقديم خطاب عدم ممانعة من الحكومة.

وهذا مهم لأنه بعد كل شيء، فإن اسم الدولة أو الإقليم هذا لا ينتمي إلى الحكومة بل إلى الناس الذين يعيشون في هذه المنطقة، لنقل أنهم يتم تعريفهم باستخدامه. وسنود استخدامه بصورة مناسبة. لذا، يختار الأشخاص الذين يعيشون في هذه المنطقة حكومة لتمثلهم وهذه هي الجهة التي يجب الحديث معها، هذا طبيعي جدًا.

وبينما (غير مسموع) الأعضاء المطالبين بعدم وجود حماية كافية، فقد يكون هناك، بدلاً من ذلك، حكم يقول حسناً، نحتاج لخطاب عدم ممانعة من عضو اللجنة الاستشارية الحكومية المعني. لذا، إن سمعتم جلسات اللجنة الاستشارية الحكومية في آخر اجتماع ICANN، فقد كان هناك بعض أعضاء اللجنة الذين يزعمون أنهم ليس تحت تصرف حكوماتهم وأنه قد يكون م الأفضل إن كان يجب أن يوافق عضو اللجنة نفسه.

وإذا كنتم تتحدثون إلى مدراء ccTLD، فالفكرة لا تعجبهم من حيث وجود مسابقة على نطاق المستوى الأعلى لرمز البلد من حرفين. لذا، فهم يرون أن نطاقات gTLD من حرفين تمثل رموز الدول كشيء قريب للغاية من نطاق المستوى الأعلى لرمز البلد من حرفين وهناك الكثير من مدراء ccTLD المتواجدين لمعارضة احتمالية أن تكون رموز الدول من ثلاثة حروف أحد نطاقات gTLD الأخرى.

أقترح أنه يجب على الشخص المتقدم لرمز من ثلاثة حروف، ببساطة العمل مع مدراء ccTLD أو على الأقل الحصول على خطاب عدم ممانعة منهم لأن إن كنتم تعملون ضدهم فستكون هذه كارثة.

هل يمكنك الانتقال إلى الشريحة الأخيرة؟ لذا، لنبق مع الأسماء من حرفين. في RFC 1591، أوضح (بوستال) أن الأسماء من حرفين معينة للدول. لكن بعض الناس يقولون، حسناً، هناك بعض الأسماء من حرفين التي لا يمكن تعيينها أبداً لدولة، على سبيل المثال dotAA أو dotZZ. ولا يوجد العديد منها إلا أن هناك بعض الأسماء التي تكون للاستخدام العام مثل نطاق IP الخاص، 192.168، وما إلى ذلك. لذا، فلا يمكن لدولة للحصول على الرمز AA.

فلماذا لا نقدمه إلى، لنقل، الخطوط الجوية الأمريكية، التي لديها بالفعل الموقع AA.com. حسناً، أعتقد أنه، حتى إن كانت مجموعة حروف، لا يمكن تعيينها إلى دولة، فيجب ألا يبقى نطاق المستوى الأعلى العام من حرفين، فقط للحفاظ على الترتيب القديم.

وهذه لن تكون باتجاه واحد، لذا، يجب أن تكون هناك طريقة أخرى. أما في حالة تعيين رمز من ثلاثة حروف كنطاق مستوى أعلى، فيجب أن يكون نطاق مستوى أعلى عام، ولا يمكن أن يكون نطاق مستوى أعلى لرمز البلد. وإن أمكن أن تكون الرموز من ثلاثة حروف نطاقات للمستوى الأعلى لرمز البلد أيضاً، فسيكون هناك ليس مع مستخدم الإنترنت.

وبهذا، فقد انتهيت.

جيف نيومان: شكرًا لك يا ألكسندر. لدينا بعد ذلك، سباستيان دوكوس، وهو رئيس مجموعة نطاق المستوى الأعلى الجغرافي، وهي مجموعة مصالح ضمن مجموعة أصحاب المصلحة للسجلات. سبستيان.

سبستيان دوكوس: مرحبًا بكم جميعًا. مرحبًا، أنا سبستيان دوكوس، عن مجموعة نطاق المستوى الأعلى الجغرافي. ونحن مجموعة تمثل تقريبًا نصف نطاقات المستوى الأعلى الجغرافية المستخدمة في هذه الجولة كما وصف جيف منذ قليل. كما تتضمن أيضًا dotCat و dotAsia في الجولة السابقة.

الشريحة التالية من فضلك. لذا، كما تناولنا في الجولة السابقة، اعتقدت أنه سيكون من المثير لتقديم نوع من الرؤية من المجموعة التي بقت واستمرت بعد الجولة الأولى. وأحد الأمور التي ذكرها جيف قبل ذلك كانت أن عدد منا تقدم للحصول على نطاقات المستوى الأعلى الجغرافية ولم يتم التعرف عليها بهذه الصفة سواء بسبب أن الأسماء المستخدمة لم تتوافق مع أحد القوائم التي كانت في AGB، أو لأسباب أخرى قيل بعدها بالأساس أنها لا تتوافق مع المعايير.

في نفس الوقت، كان هناك عدد من الأفراد الذي تم اعتبارهم أسماء جغرافية أو أتيح لهم هذا الخيار، إلا أنه لم يكن هناك ملف الخاص بالاسم الجغرافي هناك، ولم يكن هدف نطاقات المستوى الأعلى جغرافيًا على الإطلاق. ولم تصل هذه إلى الحكومات.

لذا، بالنسبة لنا، هذا التصور للجغرافي، وسأنتقل إليه في الشريحة التالية، يتضمن الاثنين، لذا، ففكرة أن يصبح جغرافيًا لا تتضمن فقط اسمًا جغرافيًا ولكن أيضًا تقديم خدمة نطاق المستوى الأعلى الجغرافية، بالنسبة للأشخاص من منطقة محددة.

وفي هذا الصدد، لم يعين خطاب الدعم وعدم الممانعة من الحكومة الذي كان إلزاميًا في الجولة الأولى، وكان أداة مفيدة في رأينا لتحديد من يمثلون إذا لم تكن مباشرة مجتمع جغرافي حكومي، على الأقل مجتمع، معتمد من حكومة محلية.

الشريحة التالية من فضلك. لذا، فأحد الأمور التي سنقترحها وأنا أحتاج لأن أهتم للغاية نظرًا لوجود الكثير من الأصوات أيضًا في المجموعة التي تقول، برجاء عدم تغيير أي شيء في AGB، فهذه على الأقل وثيقة نعرفها ونعرف أنها ستنجح لذا فستكون التغييرات الصغيرة المحتملة أفضل للجميع.

لذا، فلتغيير التعريف قليلاً لنطاقات المستوى الأعلى بحيث تتضمن هذه الفكرة، فالأمر ليس مجرد اسم ولكن أيضاً نطاق مستوى أعلى بغرض تمثيل منطقة جغرافية أو مجتمع، وتمتد أيضاً إلى نطاقات المستوى الأعلى المحتملة خارج القائمة التي تم تقديمها في AGB لأي اختصار أو اسم مختصر مهما يكن يرى مشغل نطاق المستوى الأعلى أنه متعلق، على أن يكون مدعوماً من حكومة محلية تقدم خطاب دعم أو عدم ممانعة بحيث يتمكن الجميع من إنشاء أي اسم لتمثيل أي نوع من المناطق الجغرافية.

مرة أخرى، سندعم الحكومة وراء ذلك، حقيقة أنني أفكر، على سبيل المثال، تم اختصار برشلونة إلى BCN، و BCN تمثل في الواقع شيئاً ما في برشلونة وربما لا يكون معروفاً لبقية العالم وموجوداً في القائمة، إلا أنه لا يعني شيئاً محلياً.

الشريحة التالية من فضلك. لذا، المقترح الثاني هو أن التنازل عن تقييد الاسم، بينما نترك القائمة في AGB كعرض لما هي المنطقة الجغرافية وإذا كان الاسم المعني في القائمة قبل تحديده كاسم جغرافي إلا أنه يمتد بالتعريف إلى الاختصارات والأسماء المختصرة خارج القائمة طالما أنها معترف بها من حكومة محلية.

الشريحة التالية من فضلك. نود أن ننظر إلى هذا في حالة وجود خلاف، في جولة محددة، بتقديم الأولوية إلى الأسماء الجغرافية، التي لديها دعم حكومة لأنها تمثل الأفضل. الآن، فهذا لا يعوق التفاوض مع المعارض الآخر المحتمل، إلا أن ما نطرحه هو أنه لن يتم فرض أي حل معتمد على المزايدة كما هو الحال مع الخلافات الأخرى ببساطة لأن الحكومات لا يمكنها العمل بهذه الطريقة، حيث لا يمكنها المشاركة في المزايدات ولن تتمكن من تشغيل هذا.

الآن، مرة أخرى، تدعم الحكومات أن تكون الأساس هنا لتشكيل فرق بين شخص ما يمكنه المطالبة بحماية وراء هذا النطاق الجغرافي مقابل أي شخص آخر في السوق. التالي رجاءً.

والمقترح الأخير يتبع إلى حد ما الاقتراحات من اللجنة الاستشارية الحكومية بإنشاء نظام تحذير مبكر. وما أفهمه من الحوارات التي أجريتها مع مختلف أعضاء هذا المجتمع، هو حقيقة أن الكشف كما تم تنظيمه في الجولة السابقة ترتب عليه موقفاً تم وضع الناس فيه أمام أمر واقع مع نطاقات المستوى الأعلى غير الراضية عن الوضع المتأخر للغاية للقيام بالكثير للبدء، عذراً، لم أتمكن من التركيز.

فلنعد إلى أفكاري. لذا، لخلق موقف بحيث عند تقدمكم للحصول على اسم ينتمي إلى أحد هذه القوائم في AGB، ومن خلال (غير مسموع) التي تصف نطاقات المستوى الأعلى الجغرافية السارية، فأنت تحتاج للذهاب والتواصل مع منطقة محددة وضمان أن طلبك لن يقابل بالحظر أو على الأقل إيجاد طريقة للتمكن من نجاح الطلب جغرافياً.

وسأفترض أن الحكومة المعنية في معظم الحالات لن يكون لديها نية التقدم، وفي هذه الحالة، فسيكون لأي شخص يتقدم، سواء جهة جغرافية أم لا، الحق بالبدء والتقدم. كما أنه سيقدم تحذيرًا مبكرًا إلى الحكومة المحلية لاتخاذ قرار بالفعل في رغبتها في المشاركة في هذا الطلب من عدم بما سيتجنب أي مفاجأة سيئة.

الآن، أعتذر للغاية، فهذا منفصل إلى حد ما، فالأمور تحدث حولي. في نفس الوقت، سنصر على الحفاظ على القائمة المقدمة في AGB الأصلي على ما هي عليه، مع إضافة ربما واحد أو اثنين من الأيزو، وأعتقد ربما القوائم المدارة خارج هذا المجتمع إلا أن هذا يمنع أي قائمة تشغيل للمجتمع. ونرى أن هذا خطر كبير، أو بالأحرى أنه لن يترتب عليه أي وضوح في رؤيتنا إلا أنه يتيح اللعب على البرنامج ولهذا السبب، فنحن لا نشجعه.

أعتقد أن هذه كانت شريحتي الأخيرة وقد انتهيت.

جيف نيومان: شكرًا سبستيان. أيضًا، كما لاحظت في الندوة الأولى، فإن عرضكم رقم 3، يتعلق أيضًا بالأسماء الجغرافية، فنحن نلاحظ أيضًا أن موضوع مسار عمل عملية وضع السياسات رقم 3 الذي يتعامل مع التعليقات حول مجموعة الخلافات والمقترحات حول كيفية حل مجموعة الخلافات، لذا، فقد لاحظنا ذلك وستأكد من أن مقترح مجموعة نطاقات المستوى الأعلى تتم مناقشتها في هذا السياق.

بعد ذلك، لدينا هيدر فورست، التي ستعرض عرضًا حول الرؤية القانونية للأسماء الجغرافية. وأعتذر، يجب أن أقول الدكتور هيدر فورست. لذا، هيدر، تفضلني.

هيدر فورست: شكرًا جزيلاً لك جيف. هل يمكنكم سماعي؟

جيف نيومان: نعم. بصوت عالي وواضح.

هيدر فورست: رائع. للتسجيل، هذه أول مرة، وربما المرة الوحيدة التي قال لي فيها جيف "دكتور" وهو لطيف نوعًا ما. مرحبًا بكم جميعًا. وشكرًا جزيلاً لكل من جيف وأفري على هذه الفرصة الرائعة. كما قلت في الندوة الأولى منذ بضعة ساعات، أعتقد أن هذه فرصة أفترض أنها للأسف تأتي الآن في 2017 وليس 2007. لكنني مع ذلك، أعتقد أن العبارة "أن تأتي متأخرًا خير من ألا تأتي أبدًا" تنطبق.

أود أن أستغل هذه الفرصة خلال الدقائق الثماني المتاحة لي، وليس كثيرًا لتقديم بيان الموقف، حيث كان حول ما يجب القيام به بصورة خاصة في الأسماء الجغرافية في نظام اسم النطاق، ولكنه لتقديم بعض الخلفية القانونية من حيث ما ينص عليه القانون الدولي.

هذا سؤال بالطبع يتعلق بلماذا يهتم القانون الدولي، وهذا ليس شيئاً سأحدث عنه بالتحديد اليوم مع مراعاة قيود الوقت. وفي الواقع، من الصعب إلى حد ما الحديث عن هذه الأمور خلال ثماني دقائق. لذا، لقد أعددت ورقة خلفية حول القانون الدولي. وهي عامة للغاية، حيث تتم صياغتها في مجتمع ICANN، والآن، على وجه التحديد، حتى لا تكون وثيقة ممثلنة، لنقل، بالاقتراسات كورقة قانونية يتم توثيقها عادةً. مع ذلك، فقد قدمت هذا وسعيد بإجابة أي أسئلة حول هذا أو أي شيء على وشك قوله.

وحتى أبدأ حديثي بالسباق الذي أفترض أنني يجب أن أقوله هو أنني كنت محامياً في وقت تنفيذ عملية وضع السياسات في برنامج gTLD الجديد مبدئياً في جولة طلبات 2012، والسياسة، سياسة المنظمة الداعمة للأسماء العامة التي أصبحت في النهاية دليل مقدم الطلب.

كذلك، لاحظت أن الوقت الذي بدا فيه أن السياسة تم وضعها أو على الأقل اقتراحها كانت معتمدة على الافتراضات بشأن الأسماء الجغرافية. ويبدو لي أن هذا كان غير مناسب للغاية وأمر غير سعيد للقيام به، عندما يمكننا التوقف لاستغراق الوقت في تقييم ما إذا كانت الافتراضات صحيحة أم لا. ولذا، تركت بالفعل العمل في المحاماة وبدأت أطروحة الدكتوراه في سويسرا حول هذا السؤال بالضبط، ما إذا كان القانون الدولي يقر بالحقوق في الأسماء الجغرافية.

الشرائح التي ترونها اليوم عامة للغاية، فهي موجز للنتائج التي توصلت إليها. والأمر صعب إلى حد ما، كما يمكنكم التخيل، أن تعرض 500 صفحة من البحث في ثلاثة شرائح فحسب أو ثماني دقائق، إلا أنني سأبذل قصارى جهدي ويسعدني أن أجيب على أي أسئلة في المتابعة.

هل لي أن أخذ الشريحة التالية لو تكرمتم؟ أعتقد أن الافتراض الرئيسي المقدم في دليل مقدم الطلب كان أن هناك حقوق حصريّة أو أولوية للحكومات في الأسماء الجغرافية. ومن بين هذه الأمور، لدينا بعض الأسماء التي لا يمكن استخدامها على الإطلاق، ولدينا متطلب موافقة مرفق بالأنواع الأخرى من الأسماء الجغرافية.

وفي القلب من هذا ما تسمعون عادة هو عبارة "حقوق سيادية" وفي الواقع السيادة هي مفهوم مختلف إلى حد ما. فهي مفهوم أن المحامين يشهدون وقتاً أصعب في وصف كل منهم الآخر. لذا، لا أريد تضيق قدر كبير من الوقت اليوم في محاولة التعامل مع هذه الفروق. لكنني سأقول أنه عندما تعودون بالمواد حول مفهوم السيادة، فلا يوجد ربط بالفعل بين السيادة واسم الدولة.

لا يوجد شيء يفترض أنه من أجل اعتبار دولة ذات سيادة، أو من الدول الأخرى، إن أردت ذلك، فلا يجب أن يكون لديك اسم وبالعكس، بمجرد اعتبارك دولة ذات سيادة، فلن يكون لديك بالفعل أية حقوق تتعلق باسمك في بصورة تؤثر على نظام اسم النطاق.

على الجانب الآخر، توجد أحكام في القانون الدولي تنص على أن بعض الرموز السيادية يجب عدم استخدامها كعلامات تجارية، إلا أن الأسماء غير مدرجة في قائمة هذه الأنواع من الرموز السيادية. وهناك مبدأ أساسي في تفسير القانون الدولي ينص على أن الحديث عن شيء ما، وعدم الحديث عن الآخرين، يعني أنك تقصد استبعاد الآخرين.

لذا، فما توصلت إليه من هذا ودراسة السيادة أكثر بصورة عامة عن كيفية تأسيس الدول والمؤسسات عند حدوث ذلك، الأمم المتحدة وما إلى ذلك، يبدو أنه لا يوجد رابط بالفعل بين أسماء الدول والحقوق السيادية أو السيادة. وإذا لم يتم إدراج أسماء الدول فإن هذه بالتأكيد الحالة التي لن يتم فيه استخدام أي شيء تحت اسم دولة أو أنواع أخرى من الأسماء الجغرافية.

لذا، سأقول هذا، من حيث الحكم الذي أشرت إليه بخصوص تقييد بعض الرموز من أن تصبح علامات تجارية، فقد سمعت عادةً أن الحل السهل سيكون ببساطة إضافة الأسماء إلى هذه القائمة. والمشكلة في هذا أنه لا يؤثر بالفعل على نظام اسم النطاق مباشرة على الإطلاق، فهو يوقف شخص ما من استخدام اسم كعلامة تجارية إلا أنه لا يمنع من استخدامه في سياق آخر، سواء تجاري أو غير تجاري. لذا، فهذا ليس إصلاحًا وشيكًا، إن رغبت في ذلك، للمخاوف الحكومية.

لذا، فالإجابة على السؤال، هل لدى الحكومات حقوق سيادية في الأسماء الجغرافية، على أساس تحليلي لعدد من السنوات، هي لا، إن أمكن الانتقال إلى الشريحة التالية رجاءً؟

والسؤال الثاني المطروح هو أن تقول، حسنًا كما تعرفون، هل لدى الحكومات حقوق في هذه الأسماء؟ لا، حسنًا، هل للأشخاص الآخرين حقوق في هذه الأسماء؟ ولو كان الأمر كذلك، فكيف تم ذلك؟ ما هو الأساس القانوني لهذه الحقوق؟ وفي الواقع، يمكننا الإشارة بسرعة كبيرة في الإجابة على هذا السؤال في شكل قانون العلامات التجارية، حيث يقدم القانون الدولي للعلامات التجارية احتمالية تسجيل علامة تجارية جغرافية على الأقل، إلا أنها لا ينص على أنك لا يمكنك القيام بهذا.

هناك بعض الدول التي لا تتيح قوانينها الوطنية أو المحلية تسجيل الأسماء الجغرافية كعلامات تجارية. لكن هذا خيار تتخذه الدولة، وهو ليس شيئًا يطلبه منهم القانون الدولي.

وما يعنيه هذا، هو أنه إلى الحد الذي يكون به للآخرين حقوق في هذه الأسماء، فمن المنطقي أن نقول أن أي حقوق قد تكون للحكومات، حتى إذا لم تكن في سيادتها، ليست حصرية بوضوح. ومن غير الممكن أن نقول على شيء حصري إذا كان لأكثر من شخص حق فيه. لذا، فهذا موقف مثير من حيث كيف نتعامل مع هذا في السياسة.

أما الاحتمالات الأخرى هنا لما إذا كان للجهات الأخرى حقوق، فيمكننا الانتقال إلى مختلف المجالات، وأكثر من قانون الملكية الفكرية والانتقال إلى المجالات الأخرى مثل حماية المستهلك، والمنافسة غير العادلة، وهذه الأمور مفيدة فحسب على أساس كل حالة على حدة، لنقل، لا توجد طريقة لصياغة أي نوع من القواعد الرئيسية العامة، والقاعدة العامة من بين هذه الأمور. ويجب أن يكون بالفعل تقييمًا لكل منها بمزاياه الخاصة.

في النهاية، الأمر الأخير الذي أود قوله حول حقوق الآخرين في الأسماء الجغرافية، في 28 دولة في العالم، توجد قوانين في هذه الدولة وفي القانون الدولي تتعامل مع ذلك والتي تتيح احتمالية وجود حقوق للآخرين من خلال ما نسميه دلالة جغرافية، وهي اسم المنتج المرتبط بصورة خاصة بأصل جغرافي. وعادة ما نفكر في الأمور مثل الخمر والجبن في هذا السياق.

يتمثل التحدي في هذا الصدد في أن القانون الدولي يسري على 28 دولة فحسب، وهناك في الواقع أكثر بكثير من هذا العدد من الدول في العالم. لذا، فهذا يعني أننا ليس لدينا بالفعل إطار عمل، وإطار دولي منسق، يساعدنا في نظام اسم النطاق.

في نفس الوقت، لا يثبت هذا أي نوع من الحصرية وأي مطالبة بأن الحكومات قد تكون لها أسماء جغرافية. ومرة أخرى، لا يمكن أن يكون أي شيء حصريًا إذا كان لأكثر من شخص حق فيه.

للايجاز فماذا يعني هذا لنظام اسم النطاق، إن أمكنني الانتقال إلى الشريحة الأخيرة لي رجاءً؟ بالأساس ما يعنيه هذا هو أنه إذا لم تكن هناك حصرية ولم يكن أي من أحكام القانون الدولي التي أشرت إليها أي علاقة بالأولوية، فنقل، فما يعنيه هذا أننا ليس لدينا أساس بالفعل في القانون الدولي لتقديم أي نوع من الحجز الحصري أو الأولوية للحكومات في أسماء النطاقات الجغرافية، سواء كان اسم الدولة أو أي اسم آخر.

والأمر الآخر الذي يعنيه ذلك هو أننا لا يمكن أن يكون لدينا أي نوع من الأسباب لتبرير الرفض ببساطة لأنه مهما يكن ما نريد لاستخدام الاسم فهو ليس حكميًا أو تابعًا للحكومة. وللأسف تسري هذه النتائج أيضًا فيما يتعلق بالدلالات الجغرافية، لأنه، مرة أخرى، أي نوع من الحقوق المعترف بها تكون في هذه الدول الثماني والعشرين، وفي الواقع يتمثل المبدأ الرئيسي للسيادة في أن يسري القانون فقط على الدول التي توافق عليه.

ولذا، فهذا يقدم لنا بعض التحديات من حيث نظام اسم النطاق. وهذا يعني أن موقفنا الأساسي الذي ذكره جيف في بداية الاجتماع لم يكن له أي دعم في القانون الدولي، ونريد أن ننظر كيف نتعامل مع هذا.

لذا، سيسعدني تلقي أية أسئلة كتابية أو في النهاية، وعذرًا، لا يمكنني حضور جلسة الأسئلة والأجوبة في النهاية، إلا أنني سيسعدني المتابعة مع إيميلي والفريق بشأن أية أسئلة قد تكون لديكم. شكرًا جزيلًا لك، جيف وأعود إليك.

جيف نيومان: شكرًا جزيلاً دكتور فورست على هذا. وسأشير إلى هذا للتسجيل، فهذه المرة الثانية، لذا، شكرًا جزيلاً على العرض والتواجد في كلا الاجتماعين في منطقتك الزمنية.

بعد ذلك لدينا توماس لوين هوبت، والتي ستكون موجودة في المصلحة العامة ونطاقات المستوى الأعلى للمدينة. توم، هل أنت متصل معنا في الاجتماع؟

توماس لوين هوبت: أعتقد أنني متصل. هل تسمعي؟

جيف نيومان: بالتأكيد. عظيم، شكرًا.

توماس لوين هوبت: حسنًا، يبدو ذلك جيدًا. لذا، نعم أنا توماس لوين هوبت وأنا متصل ومن NYC. وأنا مؤسسها. وهي مؤسسة غير هادفة للربح في ولاية نيويورك ومخصصة لتطوير نطاق المستوى الأعلى dotNYC كأحد موارد المصلحة العامة.

كما أننا أيضًا، فتوصيل NYC هو منظومة من منظومات المجتمع الشامل لعموم المستخدمين تابعة لمنظمة ICANN، ولدينا استشاري خاص للوضع في الأمم المتحدة. كما أنني شاركت شخصيًا في ICANN من 1998. ومن خلال العمل في مدينة نيويورك، كمخطط ومسؤول حكومي لأكثر من 30 سنة.

الشريحة التالية من فضلك. أود أن أتحدث قليلاً عن المدن. ففي الوقت الراهن، يعيش أكثر من نصف سكان العالم في المدن ويتوقع علماء السكان أن يعيش أكثر من 75% في المدن بحلول 2050. واحتياجات المدن معقدة وكبيرة. فالإدارة والموارد والحوكمة والتكنولوجيا مستهلكة للغاية لهذه الأمور. كما أود أن أشير إلى أن مدينة نيويورك كانت موجودة قبل الولايات المتحدة، كما كانت لندن قبل المملكة المتحدة، وباريس قبل فرنسا، وما إلى ذلك. والمدن هي الأماكن التي يعيش فيها الناس، عند ظهور الابتكار والمستقبل.

الشريحة التالية من فضلك. شريحتي المخيفة هناك، ويمكنكم الانتقال إلى الشريحة التالية التي نتحدث عن الأنواع المقترحة بالأساس. وفي هذه الصورة، نرى تمساحًا أمريكيًا وثعبانًا بورميًا يتقاتلان. ولكني أريد بالفعل الحديث عن التقنية المقترحة. ولذا، أحتاج لتقديم ثلاثة أشخاص. الشريحة التالية من فضلك.

الزميل الأول هنا هو العمدة كوش، وقد كان عمدة نيويورك من 1978 إلى 1990. وهو العمدة المائة وخمسة. ولم أكن في مركز المدينة يوم التقاط هذه الصورة، إلا أنني أعتقد أن العمدة كان يفكر في طرق لحل عدة مشكلات القائمة لحكم مدينة كبيرة.

الشريحة التالية من فضلك. وربما لا تحتاج هذه لكثير من التقديم، إلا أنه على اليسار فينت كيرف، وعلى اليمين بوب كان، وهما المؤسسان للإنترنت. الشريحة التالية.

لذا، في عالم مثالي، ما سيحدث سيكون أن كل من بوب وفينت سيرقصان على سلاط مجلس المدينة، ويصدمان العمدة في كتفه ويعرضان العمل مع المدينة لمحاولة واكتشاف كيف يمكن استخدام الشبكة لتلبية احتياجات المدينة. ولم يحدث هذا لعدة أسباب جيدة. الشريحة التالية من فضلك.

كما كانت الفرصة الأولى للمدينة في تطوير موارد الإنترنت الخاصة بها، لنعود بعد ثلاثين سنة عندما تم إصدار نطاق المستوى الأعلى dotNYC لمدينة غير مجهزة. وحتى هذا اليوم، لم يكن لدى نيويورك جلسة عامة مدروسة حول دور نطاق المستوى الأعلى dotNYC.

اليوم، فما لا يعرفه العامة هو أن المدينة تتبع البنية الرقمية، والنطاقات مثل fashion.nyc، realestate.nyc لأعلى مقدم عطاء. ويتم بيعها بدون متطلبات مصلحة عامة من أي نوع. الشريحة التالية من فضلك.

لذا، كيف يمكن استخدام نطاق المستوى الأعلى للمدينة؟ تعرض هذه الشريحة بإيجاز 45 قياساً لبروكسل وكيف يمكن استخدامها مع قليل من التخيل لديك لوضعها هنا للتغذية، والمأوى والسلامة الشخصية ونطاقات المستوى الثاني المستخدمة مع نطاق المستوى الأعلى لمدينة. لدينا في نيويورك شيء يسمى تقرير إدارة العمدة يتضمن مئات مؤشرات الجودة لعمل المدينة وخدماتها. وأعتقد أن هذه كافة المواطن التي يمكن استخدامها في نطاق المستوى الأعلى لأي مدينة.

الشريحة التالية من فضلك. أهم خمس مواطن لدي لنطاق المستوى الأعلى للمدينة هي أن يكون سهل الاستخدام وبدهيًا بحيث تنتقل بك libraries.nyc إلى صفحة نتحدث عن المكتبات في نيويورك، في حين تنتقل بك sports.nyc إلى صفحة تتضمن معلومات عن الرياضة في المدينة. وهذا أمر مهم إلا أنه في حالة استخدام يتضمن هوية وثقة، يمكن أن تستخدمه حكومة المدينة من أجل تقديم الخدمات لمئات الخدمات التي تقوم بها المدينة لعدد 300 ألف موظف وميزانية تقدر بقيمة 84 مليار دولار.

يمكن استخدام نطاق المستوى الأعلى كبنية تحتية حيث يقدم الأسماء من خلال كل شيء في المدينة. وهذه نهاية أهم خمسة من نوعها للعلامة التجارية. كما تعرفون، نحن الآن معتادون على ما حدث في انتقال وال مارت إلى حدود المدن الصغيرة والمدن في الولايات المتحدة وما حدث عندما استولت أمازون على متاجر الكتب. والمصطلح الذي يستخدمه هو "تقليل الوسطاء." وأعتقد أن المدن في موقف أضعف فيما يتعلق بالإنترنت وتواجدها عليه هذه الأيام، ومن خلال وجود نطاق مستوى أعلى للمدينة، لا يمكنهم حماية أنفسهم. فالحرف الكبير في نهاية الاختصار يقصد به الدفاع.

الشريعة التالية، من فضلك. لذا، كيف نحصل على عالم تستخدم فيه المدن نطاقات المستوى الأعلى بكفاءة في خدمة المصلحة العامة؟ وفي الوقت الراهن أو آخر مرة، قدم لهم خطاب دعم وعدم ممانعة. وأعتقد أن ذلك غير كافٍ تمامًا. فنحن نحتاج لمشاركة واسعة من كافة أصحاب المصلحة. ويجب توسعة نطاق الخطوة الأولى وإشراك المزيد من الأشخاص. ففي أي مدينة، يجب أن تكون لديك إدارة للمدينة ومستخدمين أفراد للإنترنت وشركات وقطاع أكاديمي.

ستتووع المدن المختلفة بطرق مختلفة. ففي نيويورك، ربما تريد وجود نقابات عمالية وأشياء أخرى. وفي مدينة سياحية متخصصة في التزلج، على سبيل المثال، قد يكون لديك قطاع سياحة كجزء من مجموعة أصحاب المصلحة المتعددين. وستتدخل مجموعة أصحاب المصلحة المتعددين هذه التي تقوم بإنشاء التقديم وتشارك في عملية الحوكمة الجارية في نطاق المستوى الأعلى هذا مع إشراك كافة الأشخاص الآخرين في عملية ICANN.

الشريعة الأخيرة لدي تتحدث عن ما هي المصلحة العامة. ومن الصعب قراءة هذا، إلا أن الأفراد سيمكنهم تنزيهه. كما سأختار وأرسل هذا السؤال للإجابة عليه لاحقًا، لكن مع ابتعاد ICANN عن التأثير القوي للحكومة الأمريكية، ربما حان وقت التفكير في دور الدول في عمليات ICANN.

هل يجب أن تتكون اللجنة الاستشارية الحكومية من الدول فحسب؟ وهل يمكن أن تصبح اللجنة الاستشارية الحكومية وكذلك ICANN شاملة أكثر لخلق مساحة للمدن للمشاركة في عملية تخصيص وحوكمة نطاق المستوى الأعلى؟ وهل سيتم تمثيل 50% من سكان العالم الذين يعيشون في المدن في اجتماع ICANN 59 في جوهانسبرج؟ لقد انتهيت. شكرًا جزيلًا لكم على اهتمامكم.

جيف نيومان: شكرًا لك توم، وشكرًا جزيلًا على العرض سواء في ندوة صباح اليوم أو المساء. لدينا بعد ذلك جون ماك إلوين وهو من الجمعية الدولية للعلامات التجارية، ويتحدث نيابة عن مجتمع الملكية الفكرية. جون، إن كنت متصلاً، يرجى التفضل.

جون ماكيلواين: نعم يا جيف. هل تسمعونني؟

جيف نيومان: نعم، رائع. شكرًا.

جون ماكيلواين: حسنًا، رائع. اسمي جون ماكيلواين للتسجيل. وأنا رئيس مجتمع الإنترنت في الجمعية الدولية للعلامات التجارية وسأبدأ بقراءة بيان مشترك بين مجتمع الإنترنت وجمعية الدلالات الجغرافية، وبعدها سأنتقل إلى بعض التعليقات حول كل شيء، لذا، يمكننا الانتقال إلى الشريعة التالية رجاءً.

الجمعية الدولية للعلامات التجارية لديها مخاوف متزايدة بشأن وضع الأسماء المحفوظة المسرودة وآلية الاعتراض الحكومي أو الموافقة فيما يتعلق باستخدام الأسماء الجغرافية في كل من نطاقات المستوى الأعلى والثاني في نظام اسم النطاق.

الشريحة التالية. لا يكون لأي اعتراض على استخدام مصطلح جغرافي يحدد أنه إما وطني أو ثقافي أو جغرافي أو ديني لدولة أو منطقة محددة أي أساس قانوني، سواء بموجب المبادئ المتفق عليها في القانون الدولي، أو السيادة الوطنية.

الإقرار الصريح بحقوق الملكية القانونية الخاصة في العلامات التجارية والأسماء التجارية والمؤشرات الجغرافية من الدول ذات السيادة ومن خلال المعاهدات الدولية التي تتعارض مع أي مطالبة حكومية بالحقوق الحصرية في أسماء النطاق الجغرافية. ولا يترتب على أي تدخل للمصلحة العامة فيما يتعلق بسياسات ICANN بغض النظر عن الإطار القانوني الدولي المحدد كما يسري على العلامات التجارية والمؤشرات الجغرافية للمنشأ.

على وجه التحديد، يعد هذا الأسلوب غير متسق مع الالتزامات القانونية للدول الأعضاء وعددها 176 في اتفاقية باريس بموجب المادة السادسة وفي هذا الصدد، لن تلقى تأييدًا من المحاكم الوطنية لهذه الدول.

الشريحة التالية من فضلك. يجب إجراء تحليل شامل للقانون الدولي والمبادئ القانونية حول هذا الموضوع ويجب تقديم دفاع مناسب فيما يتعلق بالعرض من مجموعة عمل اللجنة الاستشارية الحكومية لفحص حماية الأسماء الجغرافية في أي توسع مستقبلي لنطاقات gTLD لقائمة الأسماء المحفوظة أو متطلبات آلية الاعتراض الحكومي/ الموافقة الحكومية.

حسنًا، لذا، حماية الأسماء الجغرافية بموجب القانون الدولي، فقد سمعنا دكتور فورست، الأسماء الجغرافية ليست حقًا سياديًا حصريًا. ومجرد الإعلان أن مصطلح مملوك لدولة أو منطقة أو ثقافة في دولة أو ترغب في ملكيته لا يترتب عليه أي حقوق قانونية في هذا الاسم الجغرافي.

تمكن حماية الأسماء الجغرافية في حالة وقوعها ضمن فئة أو سبل حماية مثل قانون العلامات التجارية والمؤشرات الجغرافية أو إذا تمت حمايتها بموجب اتفاقية أو قانون.

لذا، سننتقل إلى الشريحة التالية، حيث سأقدم لكم بعض أمثلة الأسماء الجغرافية وكيف يمكن أن تقع ضمن هذه الفئات المختلفة. لذا، المثال الأول لدينا هو سويسرا، وهو بالفعل مؤشر جغرافي وفي الولايات المتحدة يعني هذا علامة اعتماد مملوكة لاتحاد صناعات الساعات السويسرية.

الشريحة التالية من فضلك. لدينا هناك مثال على العلامة أو الكلمات، الجين السويسري. وسويسرا ستكون جنساً عاماً للجين بالرغم حتى من أنها يمكن أن تكون ذات دلالة جغرافية في بعض الدول. لذا، مثال آخر على نفس الكلمة التي لديها مستويين مختلفين من الحماية.

الشريحة التالية من فضلك. وهنا لدينا سويسرا مستخدمة كعلامة خدمة لخدمات شركات الطيران لذا، إذا تم استخدام علامة تجارية أو عرض شهرة تجارية وعلامة لشركة الطيران السويسرية.

الشريحة التالية من فضلك. لذا، بالرغم من الاعتقاد السائد بأن الأسماء الجغرافية ليست ذات دلالة جغرافية، وتعرف الدلالة الجغرافية للمنشأ البضائع بأنها قادمة من منطقة معروفة بجودة معينة أو سمعة أو خصائص أخرى محددة مرتبطة بالبضائع.

ويمكن أن نرى هذا التعريف يأتي من اتفاقية WTO TRIPS والتي سمعنا الدكتور فورست تتحدث عنها قليلاً. ومن المهم تذكر أن الدول المختلفة لديها أنظمتها القانونية الخاصة لحماية الدلالات الجغرافية، ولكنها مجموعة فرعية صغيرة للغاية لكافة الأسماء الجغرافية، لذا، فهي نقطة مهمة لتذكرها.

الشريحة التالية من فضلك. لذا، كيف يرتبط هذا بأسماء النطاق؟ أولاً، من أجل إدراج اسم جغرافي أو حتى دلالة جغرافية، على سبيل المثال، في مكتب مقاصة العلامات التجارية، أو حمايته، يجب أن يلي الإطار القانون لقانون العلامات التجارية.

لذا، على سبيل المثال، من أجل الحماية في المستوى الأول أو الثاني، يجب أن يكون هناك مراجعة لهذه العلامة التجارية، حتى تكون إما تسجيل العلامة التجارية، فهناك أوامر اتفاقية لقانون آخر لحماية العلامة التجارية.

لا يقصد من قوانين العلامات التجارية استفادة مالكي العلامات التجارية، إلا أنها قوانين لحماية المستهلك. فالسماح بقائمة مفتوحة لكل مصطلح محتمل قد يكون له دلالة جغرافية يخالف أهداف برنامج gTLD الجديد، المتمثلة في دعم حرية التعبير، وتقديم الأسماء الجغرافية غير المحمية بموجب القانون، بما يترتب عليه شكوك، وسيترتب عليه احتمالية التلاعب، بجانب اللبس في مساحة اسم النطاق.

أعود إليك يا جيف.

شكراً جون. لدينا على الجدول أولجا كإفالي بعد ذلك لتقديم مناقشة جارية في مجموعة عمل اللجنة الاستشارية الحكومية بشأن حماية الأسماء الجغرافية. وفي هذه النقطة، لا نزال نحاول التواصل مع أولجا. فقد علمنا أنها مسافرة، وطايرتها هبطت لتوها. وربما تكون في الطائرة، إلا أننا نتمنى أن نتواصل معها في غضون بضعة دقائق.

جيف نيومان:

لذا، سأطلب من بول ماك جريدي، إذا كان مستعدًا، سنتخطى الآن عرض أولجا، وننتقل إلى بول، وبعدها نرى ما إذا كانت أولجا متاحة مرة أخرى قبل الانتقال إلى الأسئلة والأجوبة. لذا، بول، إن أمكنك البدء الآن، فسيكون هذا رائعًا.

بول ماغريدي: بالتأكيد. شكرًا لك، جيف. معكم، بول ماك جريدي. وأردت فقط أن أستغرق لحظة في شكر الجميع على هذه المناقشة الرائعة الليلة وعرض آرائهم. والفكرة التي أقدمها الليلة يقصد عرضها كحل وسط بين مختلف وجهات النظر اليوم وفي الندوة السابقة. وأعتقد أنها يجب التعامل معها هكذا.

لذا، أحذر أي شخص من التعامل مع ما عرضه على أنه نقطة بدء للمفاوضات. وأعتقد أنه طالما يتم عرضها كمسودة للحل المحتمل عندما تكون بأقصى قدر من الكفاءة. ومرة أخرى، فهي ليست مجموعة من التعهدات المقدمة من أي شخص ولكن مقترح حول طريقة التقدم.

ما عرضه الليلة يسمى التزام المصلحة العامة مقابل الاستخدام المربك للأسماء الجغرافية المحمية. والشروط السارية التي ستسري على المصطلحات الجغرافية الخاصة بنا بموجب التشريعات الوطنية التي ساشير إليها في العرض كمصطلحات جغرافية محمية.

لذا، يتمثل الغرض من المقترح أو التزامات المصلحة العامة، كما أسميها، في التعامل مع المخاوف الحكومية من أن يكون المتقدم لسلسلة على المستوى الأعلى، مطابقًا لمصطلح جغرافي محمي، ويمكن استخدامه بطريقة تقترح زوراً على العامة وجود تواصل بين نطاق المستوى الأعلى أو مشغله والمصطلح الجغرافي المحمي أو أن الاستخدام له طبيعة أخرى مختلفة تعمل على تضليل العامة بخصوص وجود تواصل بين نطاق المستوى الأعلى أو مشغله والمصطلح الجغرافي المحمي.

إن أمكننا الانتقال للشريحة التالية؟ أحد الأمور التي أعتقد أنها نقطة قوية بشأن التزام المصلحة العامة الجغرافي هو الهيكل الخفيف نسبيًا. وقد تم التعامل مع الكثير من الموضوعات بالفعل في الجولات السابقة. لذا، فالإجراءات مباشرة إلى حد ما.

وفي حالة تقدم مقدم طلب للحصول على نطاق مستوى أعلى يتضمن مصطلح جغرافي محمي، فيمكن أن تحصل ICANN على اعتراض في الوقت المحدد على طلب نطاق المستوى الأعلى من اللجنة الاستشارية الحكومية. ونفكر حاليًا، وقد تحدثنا عن هذا في الاجتماع السابق، في أنه كانت هناك تعقيبات في الدردشة، فيما هي الخيارات لما يشكله اعتراض اللجنة الاستشارية الحكومية؟

أقترح بضعة أمور مختلفة للتفكير فيها. الأول هو نصيحة اللجنة بالإجماع، ثانيًا ربما اعتراض من خمسة أو أكثر من أعضاء اللجنة، أو ثلاثة أو أكثر من أعضائها. لذا، مرة أخرى، نرحب للغاية بأي تعليق على هذه النقطة.

تتمثل الخطوة التالية في الإجراءات في موافقة مقدم طلب نطاق المستوى الأعلى على التزام المصلحة العامة. كما تتطلب التزامات المصلحة العامة ألا يستخدم مقدم طلب نطاق المستوى الأعلى النطاق بصورة تقترح زورًا على العامة وجود تواصل بين نطاق المستوى الأعلى أو مشغله والمصطلح الجغرافي المحمي.

سيتم إدراج التزام المصلحة العامة الجغرافي في اتفاقية سجل مقدم طلب نطاق المستوى الأعلى عند توقيع ICANN عليها مع مقدم الطلب. وبعد ذلك، سيتم تنفيذ التزام المصلحة العامة الجغرافي بنفس الطريقة والعمليات المدرجة حاليًا في اتفاقية السجل لالتزامات المصلحة العامة الأخرى.

لذا، يعرف معظمنا هذا بالفعل، إلا أنه جدير بالقول أن التزامات المصلحة العامة تطبق بطريقتين في ICANN. أولاً، الشكاوى إلى الامتثال التعاقدية في ICANN، بما يمكن أن يترتب عليه إجراء لعملاء ICANN، وبعد ذلك، يوجد عملية شكوى رسمية في PIC DRP، التي يتم تقديمها لدى اللجنة الدائمة PIC DRP والتي يمكن أن تقدم حكمًا رسميًا بالامتثال أو عدمه.

لذا، فهذا هو الهيكل المقترح. ومرة أخرى، تم تصميمه لتلافي الأعباء. وأود الحديث قليلاً عن مزايا تقادي الأعباء أثناء تقديم بعض التوقعات.

تتضمن المزايا بصورة عامة إنفاق إضافي محدود للوقت أو المال لأي من الأطراف للتنفيذ. ويتطلب الأمر بالأساس جهودًا مماثلة اتخذتها عملية التحذير المبكر للجنة الاستشارية الحكومية في الجولة الأولى. وبالطبع، نرحب بأي فكرة أخرى لتخفيف الأعباء على أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية.

لا يتطلب الأمر تطوير وصيانة مستودع. حيث يعد مكتب مقاصة العلامات التجارية مستودعًا، ومن يشاركون منا في مراجعة آلية حماية الحقوق يفهمون أن فكرة المستودع تأتي مع تعقيدات ولا تعد مباشرة لأنه من اللطيف إلى حد ما بخصوص التزامات المصلحة العامة الجغرافية أنه لا يوجد متطلب لتطوير وصيانة هذا.

وهذا لا يترتب عليه أي حقوق قانونية جديدة لأي طرف. فهي تعرض بعض التوقع بخصوص طلبات نطاق المستوى الأعلى مع مراعات المخاوف الحكومية الفردية، لذا، فالهدف هنا هو تحقيق التوازن. والأمر منسق مع التصريح بتطور أقل للإنترنت بما يعرض فلسفة ICANN لأخر 10 سنوات.

وكما ذكرنا، يتضمن هذا آلية تنفيذ معتادة، التزامات المصلحة العامة، التي تم استخدامها بصورة رسمية وغير رسمية، لذا، فلا توجد حاجة لبناء عملية جديدة لآلية حل النزاع.

هذه هي الفكرة وراء التزامات المصلحة العامة الجغرافية. ويقصد أن تكون خفيفة، وسهلة على اللجنة الاستشارية الحكومية، بجانب تقديم قابلية التوقع لمقدمي الطلبات. وأتطلع للغاية للحصول على تعقيبات من هذا سواء على القوائم أو في اجتماعات مجموعة الإجراءات اللاحقة وبالطبع في جوهانسبرج خلال بضعة أسابيع. شكرًا.

جيف نيومان: شكرًا بول. شكرًا على العرض التقديمي وشكرًا على المقترح. أرى لدينا بعض التعليقات في الدردشة حول هذا أيضًا. ما زلنا ننتظر أولجا. لقد قيل لنا أنها لا تزال غير متاحة بعد. لذا، فقط في حالة عدم التمكن من الوصول إلى الهاتف خلال هذه الندوة، فقد كان هناك عرض حول أنشطة المجموعة الفرعية في اللجنة الاستشارية الحكومية في الندوة الأولى، ويتوفر التسجيل عبر الإنترنت بالطبع، أو يجب أن أقول أن شرائح المجموعة الفرعية في اللجنة الاستشارية الحكومية متاحة أيضًا عبر الإنترنت إن بحثتم عنها وأود تشجيع الجميع على الرجوع والنظر فيها والمواد المقدمة.

في هذه الأثناء، سنبدأ في فترة الأسئلة والأجوبة. وقد كان هناك عدد من الأسئلة المقدمة أو بضعة أسئلة تم تقديمها في الدردشة، كما لا تزال هناك مساحة لأسئلة إضافية ل طرحها في حالة الرغبة في طرحها وبعدها أيضًا لدينا قائمة الانتظار بعد الرد على بعض الأسئلة المطروحة بالفعل.

وبالنسبة لهذا القسم، فسأتحول إلى أفري دوريا، أحد الرؤساء المشاركين في مجموعة عمل الإجراءات اللاحقة. حسنا، أفري، الأمر كله متروك لك.

أفري دوريا: شكرًا جيف، أفري تتحدث. لذا، على أي حال ما سأقوم به هو أنني سأمر بالأسئلة المطروحة خلال المناقشات، والعروض وبعد أن أقرأ السؤال سأقدم أي من المتحدثين، خاصة الذين تم توجيه إليهم، ربما فرصة...

أولغا كافالي: أفري؟

أفري دوريا: نعم.

أولغا كافالي: أنا أولغا. هل يمكنكم سماعي؟

أفري دوريا: أوه، أولغا، أنت هنا. هذا رائع. دعوني...

أولغا كافالي: أنا في المطار، وقد خرجت لتوي من الطائرة. عذرًا على التأخر إلا أنني متأخرة، لذا...

((حديث متبادل بين الجميع))

أفري دوريا: هل تشعرين بأنك مستعدة لتقديم العرض الآن؟

أولغا كافالي: نعم، بالطبع. ولا يمكنني أن أرى ذلك إلا أنني أحفظه لذا عندما...

((حديث متبادل بين الجميع))

أفري دوريا: أنت تحفظينه بالفعل.

أولغا كافالي: ... على الشاشة. نعم.

أفري دوريا: حسنًا، رائع. لذا، سأتوقف عند الأسئلة والأجوبة، وسأعود إلى ذلك لاحقًا. وأول شريحة لك الآن معروضة على الشاشة، فقط سؤال الشريحة التالية.

أولغا كافالي: حسنًا.

أفري دوريا: حسنا، شكرًا.

أولغا كافالي: لا، شكرًا. وأعتذر وشكرًا على مرونتك في تغيير ترتيب العارضين. وتتعلق الشريحة الأولى بسبب إنشاء المجموعة. ونعرف أنه كانت هناك بعض التعارضات مع بعض الأسماء الجغرافية التي كانت مستخدمة من العلامات التجارية في الجولة الأولى. لذا، ففي بيان دبلن، تقرر العثور على طرق لمحاولة تخفيف التضارب والشكوك لكل من الحكومات ومقدمي الطلبات. وهذا هو سبب إنشائها.

قد ترون على الشاشة نص بيان اللجنة الاستشارية الحكومية في هذا الوقت، لذا، فهذا هو سبب إنشاء المجموعة. وهي مجموعة عمل اللجنة الاستشارية الحكومية، وللأسف هي غير مفتوحة للمشاركين الآخرين بالرغم من أنني دائمًا أفتح الأنشطة الخاصة بنا، عادة هذه قاعدة مجموعة عمل اللجنة الاستشارية الحكومية. إلا أن الاجتماعات مفتوحة وكافة الوثائق متاحة.

كما أنني اقترحت، في هذا الوقت من تاريخ اللجنة الاستشارية الحكومية، أن تكون أحد وثائق العمل لمجموعة العمل متاحة للتعليق، إلا (غير معقول) للانتقال وكان أمرًا جديدًا إلى حد ما في اللجنة. هذا إنن هو هدف مجموعة العمل.

في الشريحة الثانية، إذا كنت محقة، توجد أهداف مجموعة العمل. وكما قلت، ما نحاول القيام به هو العثور على طرق لتقليل الشكوك. وأعرف وقد كنت أقرأ عرض PowerPoint وأوراق PDF في الصفحة

المصغرة لهذه الندوة، أن العلامات التجارية ترغب في علاماتها على نطاقات المستوى الأعلى الخاصة بها، وأعرف أن متخصصي الملكية الفكرية لن يوافقوا على بعض الأفكار.

الموضوع هو أن التعارضات كانت موجودة وما نحاول تجنبه هو مزيد من التعارضات والشكوك في الجولة التالية. وهذا هو ما نريده بسبب الدول المختلفة والمناطق والمجتمعات المختلفة ستشعر بأن الأسماء مهمة لهم. لذا، فقد ظهرت التعارضات. وما نحاول العثور عليه هو طرق لتخفيض هذه الشكوك والتعارضات. هذا إذن هو هدف مجموعة العمل.

الشريحة التالية، أعتقد أنها عن مقترح قدمه ممثل سويسرا في اللجنة الاستشارية الحكومية. وهل هذا ما نتحدث عنه لفترة. فهو يطرح كثيرًا فكرًا اسم (غير مسموع). وتتمثل الفكرة في وجود جهة اتصال أو تشاور واحدة حيث يمكن تجميع هذا الاسم (غير مسموع) الجغرافي. كما تتمثل الفكرة التي طرحها ممثل سويسرا في أنها يمكن أن تحتفظ بها ICANN مع مساهمات مختلف الهيئات مثل الأمم المتحدة بجانب المنظمة العالمية للملكية الفكرية أو الجهات الأخرى وحتى (غير مسموع).

وستكون هذه أول جهة استشارية لمقدم الطلب. وإذا كان الاسم هناك، فنحن نرى أن التواصل المبكر بين مقدم الطلب والجهة المعنية، مهما يكن الحال، المجتمع أو المنطقة أو الدولة أو المدينة، يمكن أن يكون مهمًا لتقليل الشكوك وربما يمكن أن يكون هناك اتفاق بين الطرفين. ولم يحدث هذا في الجولة الأولى مع بعض الأسماء التي توجد بها تعارضات متعددة. فلم يتم التشاور معنا قبل هذا.

لذا، فعندما عرفت الحكومة، لم تكن لطيفة ولا راضية عن هذه الفكرة ومن ثم، ظهر التعارض. ويصعب الحل بمجرد (غير مسموع). لذا، نعتقد أن فترة التقرير هذه يمكن أن تكون أول جهة اتصال بين الطرفين ومحاولة للعثور على طريقة للحل في حالة وجود تعارض أو مجتمع أو دولة لا ترغب في أخذ الاسم.

هل يمكننا الانتقال إلى الشريحة التالية؟ أعتقد أن هناك أحدها (غير مسموع)، كما تعرفون، المجموعة كبيرة. وتوجد بها حوالي 50 دولة. وبالطبع، تختلف مصالح الدول وهو أمر مفهوم تمامًا. كما أن هناك بعض الدول التي تؤدي أكثر فترة التقارير هذه وبعضها ممثلًا في اللجنة الاستشارية الحكومية وليس مؤيدًا لها.

لذا، يلخص هذا مختلف الآراء التي لدينا حول فترة التقارير هذه. حيث يرى البعض أنه سيكون من الصعب للغاية الحفاظ عليها وتحديدها نظرًا لأن بعض الأسماء تحمل معاني مختلفة ومكتوبة بطرق مختلفة (غير مسموع) كما تعني في بعض الأحيان (غير مسموع) ولن يكون سهلاً لكن البعض يعتقد على الأقل أنه يمكن أن يكون من الشيق التفكير في إمكانية وقوعه.

على الجانب الآخر، يعتقد آخرون أن هذا يمكن أن يكون طريقة جيدة لتقليل التعارضات، والشكوك وكذلك لوجود مشاورات أولية بين الطرفين. ولن (غير مسموع) لأنني لا أرى كافة الجوانب. لكنه غالبًا ما أردت قوله.

تتضمن الشريحة الأخيرة كافة الروابط والعديد من الوثائق، ولدينا (غير مسموع) من الوثائق المتعددة بتركيز مختلف. وجميعها متاحة لكم للتحقق منها. كما تتضمن الشريحة الأخيرة الروابط ويمكنكم أيضًا اتواصل معي عبر البريد الإلكتروني أو مع أمانة اللجنة الاستشارية الحكومية عبر البريد الإلكتروني والتي ستقسم كافة الوثائق والعروض التي نقوم بها منذ 2013، عندما بدأنا مجموعة العمل.

سوف أتوقف هنا. وسأبقى متصلة على الإنترنت. وأنا على الهاتف المحمول في المطار، لذا، إذا كانت لديكم أية أسئلة ويمكنني الرد عليها، فأنا هنا للرد عليها. وشكرًا جزيلاً لكم على هذه الفرصة.

أفري دوريا: حسنا، شكرًا أولجا. معكم أفري مرة أخرى. وما أود اقتراحه هو أن أبدأ بتناول الأسئلة. من السيء للغاية أي أضعت بعض ما تقدم لأنه كانت هناك مناقشات حول مختلف الموضوعات التي أنا متأكد من وجهة نظر اللجنة الاستشارية الحكومية أنكم قد تكون لديكم أسئلة أو تعليقات وقد تم تقديم مقترح من باول قبل حديثك أنه مع تقدم الوقت، سيكون من الجيد سماع آرائكم.

ولكن اسمحوا لي أن أعود إلى الأسئلة. ولذا، ما سأقوم به هو قراءة الأسئلة التي حصلت عليها وبعدها سأنتقل إلى الأسئلة المفتوحة وبمجرد القراءة، سأقدم لأي من المتحدثين، خاصة الذين تم التوجيه إليهم، ربما فرصة للرد. لذا، سأل توم لوين هوبت، "مع ابتعاد ICANN عن التأثير القوي للحكومة الأمريكية، ربما حان وقت التفكير في دور الدول في عمليات ICANN. هل يجب أن تتكون اللجنة الاستشارية الحكومية من الدول فحسب؟ وهل يمكن أن تصبح اللجنة الاستشارية الحكومية وكذلك ICANN شاملة أكثر لخلق مساحة للمدن للمشاركة في عملية تخصيص وحوكمة نطاق المستوى الأعلى؟ وهل سيتم تمثيل 50% من سكان العالم الذين يعيشون في المدن في اجتماع ICANN 59 في جوهانسبرج؟"

كان توماس أحد المتحدثين إلا أن هذا السؤال طرح بينما كان جون قدم عرضه. ولكن هل يود أي من المتحدثين الرد على هذا؟

أولغا كافالي: أفري، أنا أولغا.

أفري دوريا: بالتأكيد، من فضلك يا أولغا.

أولغا كافالي: أعتقد أن هذا السؤال مثير للاهتمام للغاية. وهو يتجاوز قليلاً موضوع الأسماء الجغرافية، ولكنني أعتقد أنه يمكن أن يكون سؤالاً جيداً مقدماً لكامل المجتمع لمناقشته على مستوى المجتمع.

أفري دوريا: حسنًا، شكرًا. ولا أرى إجابة أخرى لهذا السؤال. لذا سأنتقل إلى السؤال التالي الذي كان عند حديث باول ماكجردي، حيث سأل ميسون كول "باول، في السيناريو الذي اقترحتة، هل يعوق اعتراض اللجنة الاستشارية الحكومية الطلب أو يبدأ فقط الحاجة إلى إضافة التزام المصلحة العامة؟

أولغا كافالي: هل يمكنكم تكرار ذلك؟ لم أفهم ذلك.

((حديث متبادل بين الجميع))

أفري دوريا: بالتأكيد، نعم. وسيكون هذا صعب عليك لأن هذا معتمد على، إذا لم تكوني رأيتة، توصية باول لالتزامات المصلحة العامة الجغرافية. كان هذا سؤالي فيما يتعلق بذلك. وباول "في السيناريو الذي اقترحتة، هل يعوق اعتراض اللجنة الاستشارية الحكومية الطلب أو يبدأ فقط الحاجة إلى إضافة التزام المصلحة العامة؟"

وباول، ربما تريد تقديم أول تعليق على هذا؟

بول ماغريدي: بالتأكيد. شكرًا لك، أفري. معكم، بول ماك جريدي. أعتقد ربما لمصلحة أولجا، فمنذ فاتتها العرض الأول، ربما سألقي نظرة سريعة على كامل الإجراء وبعدها أرد على سؤال ميسون. هل يبدو ذلك منطقيًا؟

أفري دوريا: بالتأكيد.

أولغا كافالي: نعم.

بول ماغريدي: حسنًا. لذا، في الإجراء المقترح، إذا تقدم مقدم طلب لنطاق مستوى أعلى يتضمن مصطلح جغرافي محمي، وقد عرفنا سابقًا هذا المصطلح، المصطلحات والمناطق الجغرافية المحمية بموجب التشريعات الوطنية، إذا تقدم لها مقدم الطلب وحصلت ICANN على اعتراض في الوقت المحدد من اللجنة الاستشارية الحكومية، وتحدثنا عن مختلف الخيارات فيما إذا كانت نصيحة اللجنة بالإجماع، أو الاعتراض من خمسة أو أكثر من أعضاء اللجنة، أو ربما الاعتراض من ثلاثة أو أكثر من أعضاء اللجنة، فإن مقدم الطلب يجب أن يوافق على التزام المصلحة العامة الذي يتطلب من مقدم طلب نطاق المستوى الأعلى عدم استخدام النطاق بطريقة تقترح زوراً على العامة وجود تواصل بين نطاق المستوى الأعلى أو مشغله والمصطلح الجغرافي المحمي.

وبعد ذلك، سيتم إدراج التزام المصلحة العامة في اتفاقية السجل وتنفيذها بالطريقة التي يتم تنفيذ التزامات المصلحة العامة بها بالفعل، لذا لن توجد آلية جديدة. لذا، للرد على سؤال ميسون مباشرة، مرة أخرى، لم تكن هذه سلسلة تعهدات أو أي شيء مماثل، فقط صورة حول، كما تعرفون، طريقة محتملة للتقدم للوصول إلى حل وسط.

لن يترتب على الاعتراض إعاقة الطلب، إلا أنه سيكون له خيار حول ما إذا تم الاتفاق على التزام المصلحة العامة، أليس كذلك؟ ومرة أخرى، لن يكون الطلب، كما نعرفون، محذوفًا أو أي شيء من هذا القبيل إلا أن مقدم الطلب سيحتاج (غير مسموح) إلى التزام المصلحة العامة الذي سيتم إدراجه في الاتفاقية. شكرًا.

أفري دوريا: حسنًا، شكرًا. باول، كان السؤال التالي من باول، وقد كان أثناء حديث أولجا. وكان كما يلي "أولجا، ما هو مستوى الدعم داخل اللجنة الاستشارية الحكومية لهذا المقترح؟"

أولغا كافالي: حسنًا، كما قلت، لا تزال هذه مناقشة في مجموعة العمل. ولا يوجد إجماع على مستوى مجموعة العمل، لذا، لا يمكنني أن أقول ما سيحدث على مستوى اللجنة الاستشارية الحكومية لأنها لم تذهب إلى اللجنة حتى الآن. وبالرغم من أن لدينا تعليقات متعددة من، كما قلت سابقًا، مقسمة إلى حد ما، يعتقد البعض أنه حمل، والأمر معقد في حين يعتقد الآخرون أنه يمكن أن يكون من الجيد لتقليل الشكوك.

لا يوجد رفض كامل للفكرة. فقد طرحت منذ فترة قصيرة. إلا أنها لا تزال على مستوى مجموعة العمل. وبمجرد تحقيقنا هذا، نوعًا ما من مستوى مجموعة العمل، سينتقل إلى اللجنة الاستشارية الحكومية. إلا أنه لا يزال في مجموعة العمل.

أفري دوريا: حسنًا. شكرًا. الآن لدي أربعة أو خمسة أسئلة جديدة في مساحة التعليقات، لذا، سأمر بها إلا أن الأفراد يمكنهم رفع أيديهم للحديث. السؤال التالي لدي، وقد أتى بمجرد بدء جلسة الأسئلة والأجوبة، من ريناتا. والسؤال هو "لا أعرف من يوجه له هذا السؤال، إلا أنني أردت التعرف على المنطقة الرمادية بين الأسماء الجغرافية والاستخدامات الأخرى لنفس الاسم، على سبيل المثال في حالة dotSS التي تمت الإشارة إليها على أنها خطرة لارتباطها بالرمز النازي SS بدلاً من جنوب السودان. فكيف يتم التعامل مع هذا في إجراءات برنامج gTLD الجديد ووجهات نظر اللجنة حول هذا الموضوع؟ شكرًا."

لذا، إلى المتحدثين، من يود إلقاء نظرة على هذا، وربما آخرين يريدون التعليق؟ هل من أحد؟ لا أرى أي يد مرفوعة. هل سنترك هذا السؤال فحسب كسؤال ليتم الرد عليه لاحقًا نظرًا لعدم وجود إجابة له الآن؟

نعم.

أفري دوريا: حسنًا. لذا، فالسؤال التالي لديين من مارتن سوتن وكان إلى ألكسندر. ربما لا يكون ألكسندر هنا بعد الآن، إلا أنني سأقرأه وبعدها سنسأله الرد عليه لاحقًا. "ألكسندر، لماذا يمنح مشغل نطاق المستوى الأعلى لرمز البلد موافقة على منافس محتمل لدخول سوق العمل؟ ولماذا سترغب ICANN في منح مشغلي نطاق المستوى الأعلى لرمز البلد الحق في استبعاد المنافسة المستقبلية من سوق العمل؟ يبدو أمرًا خطيرًا."

كان هذا مقترح ألكسندر للحروف الثلاثة بالإضافة إلى الحصول على المعلومات من الدول أو المواطنين بأن هناك احتمالية للحصول أيضًا على طلب اختيار لخطاب من نطاق المستوى الأعلى لرمز البلد. حسنًا، لا أرى ألكسندر هنا، وأنا لا أربح بالتأكيد في محاولة الرد عنه، لذا...

سيباستيان دوكوس: أفري، أنا سيباستيان.

أفري دوريا: نعم.

سيباستيان دوكوس: لقد ذهب ألكسندر.

((حديث متبادل بين الجميع))

سيباستيان دوكوس: نعم، لقد ترك رسالة سابقًا تقول أن الساعة الثانية صباحًا بالفعل وأنه سيذهب للنوم.

أفري دوريا: نعم.

سيباستيان دوكوس: لا أعرف بالضبط ما (غير مسموع) ألكسندر. ويجب أن ألاحظ أن لدينا العديد من الأعضاء في مجموعة نطاق المستوى الأعلى الجغرافي الموجودين في نطاقات المستوى الأعلى لرموز البلدان ويشعلون نطاقات المستوى الأعلى الجغرافية. الآن، لا يوجد توافق كامل بوضوح بين رمز البلد، ونطاقات المستوى الأعلى الجغرافية، التي ربما تكون للمناطق أو المدن، إلا أن هناك مستوى من المنافسة هنا. وحتى الآن، هي موجودة، وقد تحتضنها نطاقات المستوى الأعلى لرمز البلد وقد تقرر أن المنافسة شيء ما يرغبون في رؤيته.

والحالة التي كان يتحدث عنها ألكسندر، هي dotUSA تمثل بوضوح نفس المنطقة و dotUS الحالي، هي مثال ثانوي. ويمكن أن تكون العديد من التعارضات التي كنا نتحدث عنها للمجموعات الفرعية في نطاق المستوى الأعلى لرمز البلد.

أفري دوريا: حسنًا، شكرًا. أجل، أفري يتحدث. وبينما كنتم تتحدثون عن ذلك، مر الأمر على ذهني من أنهم يريدون العمل عليه بالتعاون كأحد السيناريوهات الأخرى المحتملة. ولكني أعتقد فقط. حسنًا، إذا كان هناك أي تعليق آخر على هذا السؤال، وإلا سأنتقل. سألت سوزان باين "أولجا، لقد ذكرت أن هناك مستويات متنوعة من الدعم لهذا المقترح. ففي ضوء هذا، ماذا ترين كالخطوات التالية، مع مراعات، أولاً، النصيحة م دربان التي قلت أن ICANN يجب أن تتعاون مع اللجنة الاستشارية الحكومية، وثانيًا، إقراركم بأن الأعضاء خارج اللجنة لا يمكنهم المشاركة في مجموعة العمل، وثالثًا، حقيقة أن عملية وضع السياسات للإجراءات اللاحقة بالفعل جارية مع مراعاة السياسة بشأن الإصدارات المستقبلية في نطاق المستوى الأعلى؟"

أولغا، هل تسمعين ذلك؟

أولغا كافالي: نعم، أنا هنا. نعم. حسناً، العمل مع ICANN، هو محاولة إدراج جزء من الأفكار والمداولات فيما إذا لا نزال ليس لدينا إجماع تام من اللجنة الاستشارية الحكومية، وبعض الأفكار الجارية في عملية وضع السياسات. والأمر الذي نشارك فيه في عملية وضع السياسات للجنة معقد إلى حد ما بسبب من لديهم اعتياد أكبر في ICANN في عملية وضع السياسات في المنظمة الداعمة للأسماء العامة تقوم بالعديد من الأمور الأخرى. لذا، ما حاولنا في قيادة اللجنة الاستشارية الحكومية هو إشراك بعض الرؤساء المشاركين الجدد في هذه العملية.

ولست متأكدًا مما إذا كان هذا يحدث حتى الآن بسبب فكرة التعاون مع ICANN من خلال عملية وضع السياسات لمحاولة المشاركة بمزيد من الفاعلية. وكما قلت لكم، هذا الأمر ليس سهلاً. كان هناك سؤال آخر نسينته في المنتصف، حسناً، المجموعة، كما قلت، ليس الأعضاء الآخرين للمشاركة في مجموعة العمل إلا أن الجلسات متاحة. وإذا كانت لديكم أفكار يمكن أن تفسر نتائج جديدة، فبعضنا يرغب في استلامها.

وأنا شخصياً مع الانفتاح والإدراج كما تعلمون. لذا، للوقت الراهن، فالطريقة التي تعمل بها اللجنة الاستشارية الحكومية وقد أجرينا بعض التغييرات، أعتقد أنها للأفضل، إلا أ، هذا كل ما يمكننا القيام به في الوقت الراهن. وهي تتجج بالفعل في مجموعة العمل. وهي مجموعة عمل تابعة لـ GAC، وليست مجموعة عمل عبر المجتمع.

أفري دوريا: نعم، شكرا جزيلاً لذلك، أولجا.

((حديث متبادل بين الجميع))

أفري دوريا: هل يمكنني أن أسألك سؤالاً توضيحياً؟ هذا هو أفري مرة أخرى.

أولغا كافالي: بالتأكيد.

أفري دوريا: عندما تقولين أن المجموعة مفتوحة، بينما الأشخاص الذين سيحضرون لن يكونوا أعضاء فهل لديهم فرصة لتقديم تعليقات وطرح أسئلة في هذه الاجتماعات المفتوحة أو هل هم هناك فقط كمرأقين؟

أولغا كافالي: حسناً، هذا سؤال جيد للغاية وقد بدر إلى ذهني عندما كنت أتحدث. إذا كنت في موقع الرئاسة، فسأسمح بذلك، ماذا يمكنني أن أقول خلاف هذا؟

أفري دوريا: لذا، فالأمر وفقًا لقرار الرئيس، مفهوم. حسنًا، شكرًا. وسأنتقل إلى السؤال التالي، أعتقد أنكم تناولت كل ذلك من حيث العمل معًا. السؤال التالي لدي من (ليز برازينسكي)، وهو "هناك عدد من الأطراف المهتمة خارج اللجنة الاستشارية الحكومية ومجموعة العمل مغلقة من الناحية الفنية، فهل يخطط أعضاء مجموعة عمل اللجنة الاستشارية الحكومية للمشاركة والمساهمة في الإجراءات اللاحقة؟"

أعتقد الآن أنني قرأته، أعتقد أن لدينا جزء من الإجابة، ربما تريد أولغا إضافة المزيد. ولدينا بعض أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية المشاركين في مجموعة الإجراءات اللاحقة هذه، ربما ليس بنفس العدد الذي قد يكون مهتمًا، ولكن لدينا البعض. فهل يريد أي أحد إضافة إجابة أخرى إلى هذا السؤال في هذه النقطة أو تغطيته؟ جيف، أرى يدك. تفضلوا.

جيف نيومان: شكرًا لك أفري. وشكرًا لك أولغا على الإجابة. أردت فقط إضافة أنني أعتقد أن المشاركة في هذه الندوة والالتزام بالمشاركة في الجلسات وجهًا لوجه في جوهانسبرج، تساعد بالفعل في وتدعم الأعمال المنجزة حتى الآن من عملية وضع السياسات الإجراءات اللاحقة. ولذا، أعتقد أن هذه بداية رائعة وأعتقد أن، كما تعرفون، أولغا توافق على أن تكون في هذا الاجتماع وجورج في اسابق، فإن اللجنة الاستشارية الحكومية تحقق قفزات هائلة في المشاركة ولذا أتمنى فقط أن يمتد هذا التعاون. كما أعتقد أننا نطرح أفكارًا جديدة الآن، وأعتقد أننا نظهر قدرتنا على النجاح في هذا. شكرًا.

أفري دوريا: حسنًا، شكرًا لك جيف. أردت أن أقول أننا تبقى لدينا من الوقت حوالي 20 دقيقة. ولدي سؤال آخر مرسل مسبقًا، بعدها، إذا كانت هناك أسئلة أخرى، فسأطلب من الأشخاص رفع أيديهم. هذا سؤال من روبيين جروس. والسؤال هو "كيف يتعامل المقترح من مجموعة عمل اللجنة الاستشارية الحكومية للأسماء الجغرافية مع المبدأ "ز" في سياسة برنامج gTLD الجديد المعتمدة من مجلس الإدارة واللجنة والتي تنص على حماية حق حرية التعبير للمتقدمين في برنامج gTLD؟" ويمكنني قراءته مرة أخرى إن كان تعثري في المنتصف أربك الناس. لذا، أعتقد أن ذلك سيكون مباشرة لك مرة أخرى أولغا، من حيث كيف يتعامل مقترح اللجنة الاستشارية الحكومية مع حقوق حرية التعبير.

أولغا كافالي: حسنًا، هذه إجابة بدون كثير من التفكير. أعتقد أن المجتمعات والدول لديها أيضًا حق التعبير عن نفسها. لذا، فسيكون هذا في النقاش.

أفري دوريا: حسنًا. أي متابعة حول هذا؟ حسنًا، لقد انتهت الأسئلة التي علي قراءتها وأود دعوة الأشخاص لطرح أي أسئلة لديهم حول أي شيء سمعوه على الإطلاق في الندوة اليوم أو إن كان سؤالاً من جلسة سابقة إذا كنتم حضرتم كليهما، فسأدعوكم لهذا. وروبين، أعتذر على التعثر في سؤالك. لقد رأيت التصحيح الأول إلى أنني لم أرى معتمد من مجلس الإدارة والمنظمة الداعمة للأسماء العامة. وأعرف أنني لا يمكنني التفكير بسرعة كافية عند القراءة لإجراء التغييرات، لذا، أعتذر.

هل هناك أي أسئلة أو تعليقات أخرى بخصوص ذلك؟ حسنًا، لدي ملاحظة من مارتن. على أي حال، كما قلت لا توجد أسئلة لدي أو نقاط لتوضيحها. وأريد أن أشكر الجميع على المشاركة، وأود أن أشكر جميع المتحدثين خاصة من تحدثوا مرتين. وأتمنى أن نكون استفدنا من الوقت.

كما أتمنى أن يتعامل الأشخاص مع هذه العروض على أنها بداية حوار، ولا تنتهي أي من الحوارات بأي شيء تم قوله في هذه الندوة إلا أنه بالفعل أمل في أن يتاح لمن تم تركهم بسبب أن لديهم فكرة لعرضها، القيام بهذا، كما تكون المعرفة بخصوص مختلف المشاكل لدى الجميع على الطاولة الآن، فيمكننا مع التقدم نحو جوهانسبرج وبعدها داخل الاجتماع هناك، فسنتمكن من تحقيق بعض التقدم حول هذه المشكلات.

وجيف، ارى يدك، لذا سأترك لك الكلمة الختامية.

شكرًا لك، أفري. أشارك بالفعل خالص شكرًا للجميع المشاركين في كلتا الندوتين. وأريد فحسب أن أذكر الجميع لأن هناك كثير من مواد المتابعة لهذا الموضوع، وأريد أن أذكر الجميع أنه حتى في حالة عدم الرغبة في إرسال رسال رسالة بريد إلكتروني إلى geo-names-session@icann.org حتى يمكننا العثور على سجل للحضور، إلا أنه قد يكون أهم التأكد من أنكم على القائمة للحصول على مواد المتابعة وسنقوم أيضًا بإنشاء قائمة للأسئلة التي تم تقديمها والمتابعة مع كل من المتحدثين لتوفير رد في حالة عدم القدرة على ذلك في وقتها.

لذا، مرة أخرى، شكرًا جزيلاً وأتطلع لمتابعة التعاون حول هذا الموضوع في اجتماع ICANN 59 في جوهانسبرج. شكرًا جزيلاً.

شكرًا لكم، إلى اللقاء.

إلى اللقاء.

شكرًا. مرة أخرى، تم تأجيل الندوة. (آرين)، المشغل، إن أمكنك إيقاف كافة التسجيلات. يرجى للجميع تذكر فصل كافة الخطوط المتبقية ويومًا رائعًا لكم جميعًا.

النهاية

جيف نيومان:

أولغا كافالي:

أفري دوريا:

تيري أغنيو: